صنع السياسة الخارجية في ليبيا: دراسة بين أثر الانقسامات والتدخلات

الباحث: سليم ساسي طالب
القسم: مدرسة الدراسات الدولية والإستراتيجية
أكاديمية الدراسات العليا فرع الزنتان – ليبيا
0919893606
saleemoo605@gmail.com

الملخص:

للانقسام السياسي والمؤسساتي والتدخلات الخارجية سواء من الدول الإقليمية أو الدول العظمى أثر كبير في صنع السياسة الخارجية، ولفهم كيفية صنع السياسة الخارجية لابد من تحديد ومعرفة البيئة المؤسساتية المناط إليها ذلك. جاءت هذه الدراسة لبيان أثر الانقسام السياسي والمؤسساتي الذي أعقب الثورة الليبية 2011 في صنع السياسة الخارجية، وزد على ذلك أثر التدخل الدولي في ليبيا، من هنا نبعت الإشكالية: إلى أي مدى كان للانقسام السياسي والمؤسساتي والتدخل الدولي أثر في صنع السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة 2011؟ وهدفت الدراسة إلى: بيان أثر الانقسام السياسي والمؤسساتي والتدخل الدولي في صنع السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة 2011. اتبعت الدراسة في ذلك عدة مناهج وهي: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي النقدي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية، في عهد ما بعد الثورة الليبية عام 2011 لم يتضح شكل الدولة الليبية مع عدم الاستقرار السياسي الذي أثر سلبا على المؤسسات السياسية خاصة وزارة الخارجية، وأصبحت عملية صنع السياسة الخارجية الليبية غير مفهومة، إلا أن التدخلات الدولية كان لها اليد الكبرى في صنع السياسة الخارجية بتوجيه حلفائها في ليبيا، ولم تشهد ليبيا بعد ثورة 17 فبراير بيئة

مؤسسية فاعلة وقوية في صنع السياسة الخارجية.

كلمات مفتاحية: أثر، الانقسامات، التدخلات، صنع، السياسة الخارجية، ليبيا.

المقدمة:

تعتبر السياسة الخارجية محصلة لعملية صناعية واعية تقوم بها الأجهزة العاملة في ميدان السياسة الخارجية متأثرة بذلك بمجموعة متغيرات، كما أنه ولفهم كيفية صنع السياسة الخارجية يتطلب تحديد الهيكل الذي يصنع تلك السياسة في إطاره. حيث يقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة.[1] بناء على ذلك, فإن عملية صنع السياسة الخارجية في ليبيا مرت بمحطات ثلاث: العهد الملكي ما بعد الاستقلال عام 1951, ثم الانقلاب العسكري عام 1969, وآخرها مرحلة ما بعد ثورة 17 فبراير لعام 2011 ، لذلك جاءت هذه الدراسة لبيان مدى فاعلية البيئة المؤسساتية في ظل الانقسام السياسي والمؤسساتي والتدخلات الخارجية في ليبيا في عهد ما بعد الثورة الليبية لعام 2011, حيث بموجب الإعلان الدستوري الصادر من المجلس الوطني الانتقالي لعام 2011 أصبحت ليبيا دولة ديمقراطية وتقوم على التعددية الحزبية والسياسية.

فالسياسة الخارجية الليبية لما بعد 2011 لم تتعرض للتشريح العلمي، مع حالة الانقسام المؤسساتي والنزاعات المسلحة تأثر بصورة عميقة في أداء وزارة الخارجية باعتبارها الجهة المخولة بصنع وتنفيذ

السياسة الخارجية مما جعل هذه السياسة في كثير من الأحيان تعاني من الضعف

[1] سليم محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، دار الجبل، ط1, بيروت 2001م، ص45-449.

وعدم الاستقلالية وتأثرها بالعامل الخارجي خاصة الدول الفاعلة في المجتمع الدولي.[2]

إشكالية الدراسة:

في ضوء ذلك يصبح من الضرورة معرفة مدى تأثير الانقسام السياسي والمؤسساتي والتدخلات الدولية في صنع السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة فبراير الليبية. مما سبق فإن الاشكالية تدور حول تساؤل رئيسي مفاده:

1- ما أثر الانقسامات والتدخلات في صنعة السياحية الخارجية في ليبيا؟

تساؤلات الدراسة:

تتركز تساؤلات الدراسة في:

1- ما أثر الانقسام السياسي بعد ثورة 2011 في صنع السياسة الخارجية الليبية؟

2- إلى أي مدى أثر الانقسام المؤسساتي في ليبيا بعد ثورة 2011 على صنع السياسة الخارجية الليبية؟

3- إلى أي مدى كان لتدخلات الدولية في ليبيا بعد ثورة فبراير 2011 الأثر في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الليبية؟

فرضية الدراسة:

تقوم الفرضية على أنه في عهد ما بعد ثورة فبراير 2011 لا توجد بيئة مؤسساتية

---

[2] د. عارف أحمد التير، جيوبو ليتيك السياسة الخارجية الليبية تجاه دول الجوار الأفريقي، المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12- 13 مارس 2019 م, ط 1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م), ص 135.

فاعلة للسياسة الخارجية الليبية نظرا للانقسام السياسي والمؤسساتي، ولا يمكن الحديث عن مؤسسات ذات سيادة لها القوة على صنع السياسة الخارجية الليبية في هذه المرحلة الانتقالية التي تشهدها ليبيا. وكان أثر التدخلات الخارجية وكذلك النزاعات والتوجهات الداخلية واضحا في صنع السياسة الخارجية وبعيدة إلى حد ما عن الاستقرار وغياب الأهداف والغايات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

1- دراسة مدى قوة ودور البيئة المؤسساتية في صنع السياسة الخارجية بعد ثورة 2011.

2- الإثراء البحثي الذي يتمثل في الإلمام بمدى فاعلية دور المؤسسات السياسية في صنع السياسة الخارجية الليبية.

3- دراسة أثر الانقسامات السياسية وتداعياتها على عمل المؤسسات السياسية ودور التدخلات الخارجية في صنع السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة عام 2011 م.

4- إن تحليل البيئة المؤسساتية يتيح لنا فهم طبيعة القرار الخارجي وتحليله وكذلك الوقوف على خلفيات صناعته.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1- التعرف على مدى فاعلية البيئة المؤسساتية في صنع السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة 2011.

2- توضيح أثر العامل الخارجي المتمثل في التدخلات الخارجية في صنع

السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة 17 فبراير 2011.

3- كشف دور الانقسام السياسي والمؤسسات السياسية في ليبيا على صنع السياسة الخارجية الليبية.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على عدة مناهج هي:

1- اتبع الباحث المنهج الوصفي للتعرف على ظاهرة الدراسة ووضعها في إطارها الصحيح وتفسير جميع الظروف المحيطة بها.

2- المنهج التحليلي النقدي لتفسير وشرح الظاهرة قيد الدراسة وتحليل نصوصها وتأويلها وتحميل بعضها على بعض، ثم رصد مواطن الخطأ والصواب، لتصحيح الخطأ والتقويم والترشيد، ثم يأتي الاستنتاج للخروج بتوصيات تعين على حل المشكلة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

المجال الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الواقعة من بداية الثورة الليبية 17 فبراير من عام 2011 حيث يمثل هذا التاريخ منعطفا هاما في تاريخ الدولة الليبية، وتنتهي الدراسة بتاريخ اجتماع بوزنيقة بالمملكة المغربية للاتفاق على وضع قانون للانتخابات البرلمانية والرئاسية في العام 2023.

المجال المكاني: تغطي هذه الدراسة دولة ليبيا.

التعريف بمصطلحات الدراسة:

هناك عدد من المفاهيم والمصطلحات المهمة التي يجب علينا تعريفها لأغراض هذه الدراسة وهي:

السياسة الخارجية الليبية: تمثل السياسة الخارجية أحد فروع علم العلاقات الدولية، وتختص بوصف وتحليل إستراتيجية أو الاعمال المستقبلية التي ينوي صانعو القرار في دولة ما تبنيها تجاه أطراف النظام الدولي، لاسيما الدول القومية ذات السيادة، بهدف تحقيق أهداف محددة تعكس المصلحة القومية للدولة محل الدراسة، فالسياسة الخارجية التي تتبناها دولة ما، قد تكون نتيجة لظروف بيئية داخلية أملتها الظروف البيئية المحيطة، أو أنها قد تكون نتيجة لرد فعل لعوامل بيئية خارجية فرضتها أو تفرضها الظروف البيئية الخارجية. [3]

يبدأ تاريخ السياسة الخارجية الليبية بعد حصولها على الاستقلال عام 1951 م وقيام المملكة الليبية، حيث اتسمت السياسة الخارجية الليبية في العهد الملكي بالطابع الانعزالي.

إلا أنها اتسمت في مرحلة القذافي 1969 – 2011 م بالنمط التفاعلي والإنغماسي التدخلي في العديد من القضايا ورفعت أهدافا ثورية خارجية. أما في مرحلة ما بعد ثورة 2011 م تبنى المجلس الوطني الانتقالي في إعلان التحرير الصادر في مدينة بنغازي بتاريخ 23-10-2011 عدد من المبادئ ذات العلاقة بتعامل ليبيا مع العالم الخارجي وهي:

1- احترام كل الاتفاقيات والعقود المبرمة وفق المعايير الدولية.

2- العمل من أجل تعزيز الأمن والسلم الدوليين والدعوة للتعاون ونبذ الإرهاب.

3- العمل من أجل إزالة كل أنواع التوتر الدولي.

---

[3] خشيم مصطفي عبد الله _موسوعة علم العلاقات الدولية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط 2, جامعة الفاتح مصراته, 2004م. ص185 .

بناء علاقات أساسها الاحترام والتعاون المتبادل مع جميع الدول لاسيما دول الجوار. (4)

ثورة 17 فبراير 2011: بتاريخ 17 فبراير 2011 بدأت في ليبيا ثورة شعبية تطالب بأسقاط نظام حكم القذافي الذي استمر زهاء اثنين وأربعين سنة. وسرعان ما امتدت الى مختلف انحاء البلاد. وقد تأثرت هذه الثورة بما سبقها من ثورات في تونس ومصر فيما سميت بثورات الربيع العربي. إلا أن هذه الثورة اختلفت عن غيرها باستعمال القوة المفرطة من قبل النظام. [5] واستطاع الشعب الليبي بعد سبعة أشهر التخلص من النظام وتمكن في شهر يونيو من التوجه إلى صناديق الاقتراع [6]

الدراسات السابقة:

1ـ د. الفيتوري صالح السطي و د. محمد هدية درياق. ورقة علمية (التنافس الدولي وأثره على مستقبل ليبيا – مؤتمري باريس وباليرمو مثالا –). جامعة بني وليد. أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاستراتيجية المنعقد بطرابلس – ليبيا 2019. منشورات المركز الليبي للأبحاث والدراسات سلسلة الندوات والمؤتمرات 13. تحرير

---

[4] د. فرج محمد بن لامة 'السياسة الخارجية الليبية: تساؤلات أولية 'المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12–13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م), 418–420.

[5] نور الدين سوداني، الثورة الليبية ومحكمة الجنايات الدولية (مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9, العدد 3, ديسمبر 2018) جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر. ص. 208–229

[6] جان كريستوف نوتان, حقيقة حربنا في ليبيا, ترجمة: خالد محمد جهيمة, دار الفرجاني, ط 1, ليبيا, 2015 م, ص 10.

أ. وسام صالح المبروك, 2021. تنطلق الدراسة من اشكالية تنحصر في السؤال التالي: هل التنافس الدولي على ليبيا من أجل تقريب وجهات نظر الفرقاء الليبيين أو لتحقيق مصالح خاصة بتلك الدول؟ وتهدف الدراسة لعرض التنافس الفرنسي – الايطالي في ليبيا والأهداف والغايات المراد تحقيقها وتقاطع تلك المصالح وأثر ذلك على استقرار ومستقبل ليبيا، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة الى نتيجة أن التوافق الليبي مرهون بتحقيق مصالح قوى خارجية، وأن مؤتمري باريس وباليرمو أثروا على الوضع الليبي الداخلي ومؤسسات الدولة الليبية وأسهموا في انقسامها، وأصبح الاتفاق مرهونا بإرضاء تلك الأطراف.

2ـ د. فرج محمد بن لامة، ورقة علمية (السياسة الخارجية الليبية، تساؤلات أولية)، جامعة طرابلس. أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاستراتيجية المنعقد بطرابلس – ليبيا 2019. منشورات المركز الليبي للأبحاث والدراسات سلسلة الندوات والمؤتمرات 13. تحرير أ. وسام صالح المبروك, 2021. تقوم هذه الدراسة على تساؤلات أولية حول السياسة الخارجية الليبية، وهي تساؤلات تخدم كإطار تقويمي هذه السياسة من جوانب عدة تتصل بالبعد الجيوسياسي، والرؤية الإستراتيجية، والمضمون، والعملية، والفاعلية، والأداء. وتهدف إلى تطوير السياسة الخارجية من النواحي التنظيمية، ومن حيث الأداء والفاعلية في محيط الجوار الجغرافي والإقليمي والدولي.

3ـ د. امحمد غيث عبد الله، ورقة علمية (التدخل الدولي وتضارب المصالح ومستقبل الكيان الليبي)، جامعة الزيتونة– ليبيا. أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاستراتيجية المنعقد بطرابلس – ليبيا 2019. منشورات المركز الليبي للأبحاث والدراسات سلسلة الندوات والمؤتمرات 13. تحرير أ. وسام صالح المبروك, 2021.

تقوم هذه الدراسة على عدة تساؤلات: هل يمثل التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية تدخلا في الشؤون الشئون الداخلية للدول؟ وما مدى مساسه بمبدأ السيادة الوطنية الذي أنبنى عليه صرح القانون والتنظيم الدوليين المعاصرين؟ وهل من أهمية لليبيا لكونها حظيت بهذا النوع من التدخل؟ وما هو مستقبل الكيان الليبي وآفاق الدولة؟ وهدفت الدراسة الى بيان التدخل الدولي وتضارب المصالح وتراجع مبدأ السيادة الوطنية وكذلك هدفت لتوضيح مستقبل الكيان الليبي وآفاق الدولة.

4ـ د. يوسف عبد المجيد فرج، ورقة علمية (الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة (2011– 2018) دراسة مؤشرات وأسباب عدم بناء الدولة. جامعة اجدابيا. أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاستراتيجية المنعقد بطرابلس – ليبيا 2019. منشورات المركز الليبي للأبحاث والدراسات سلسلة الندوات والمؤتمرات 13. تحرير أ. وسام صالح المبروك, 2021. تقوم الدراسة على تساؤل رئيسي: ماهي مؤشرات وأسباب عدم الاستقرار السياسي في ليبيا؟ هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين الدولة واستقرارها السياسي بمؤشراته المختلفة، وتطبيق ذلك على الحالة الليبية. وسعت الدراسة إلى معرفة أهم مظاهر ومؤشرات الاستقرار.

هيكلية الدراسة:

من أجل معالجة الاشكالية المطروحة والتحقق من فرضيات الدراسة اتبع الباحث التقسيم الآتي:

المبحث الأول: أثر الانقسام السياسي في صنع السياسة الخارجية الليبية بعد الثورة الليبية 2011.

المبحث التأني: أثر الانقسام المؤسساتي في صنع السياسة الخارجية بعد الثورة الليبية 2011.

المبحث الثالث: أثر التدخلات الخارجية في صنع السياسة الخارجية بعد الثورة الليبية 2011.

المبحث الأول: أثر الانقسام السياسي في صنع السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة 2011

بعد أحداث 2011 م, والرياح التي هبت على الوطن العربي والتي طالت ليبيا, إلا أن التغيير اختلف في ليبيا, حيث كان لهذا التغيير عظيم الأثر في الانقسام داخل المجتمع, وانحصر في فريقين:

فريق مؤيد للانتفاضة، وفريق مؤيد للنظام، مما تسبب في شرخ في النسيج الوطني، وأثر ذلك على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلاد. ورفض الأطراف التنازل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وبناء الدولة. وبعد الحروب المتعددة منذ عام 2011 م, ونظرا للدمار الذي تعرضت له العديد من المرافق العامة والخاصة, فمعظم الدول تحاول الحصول على حصتها من الاستثمار وإعادة الاعمار, ما جعل بعض الدول وجماعات المصالح تبدأ في تكوين مجموعات موالية لها لتحقيق أهدافها على الأرض.[7]

حيث تواجه ليبيا حاليا أسوأ الأزمات السياسية بعد تقويض سيادة القانون وسط فوضى على نطاق واسع، من اعتقالات تعسفية إلى الهجمات على المؤسسات الحكومية، ومشكلة النزوح وتصاعد وثيرة مطالب احتجاجات الحكم الذاتي في ليبيا.

[7] د. الفيتوري صالح السطي، د. محمد هدية درياق، التنافس الدولي وأثره على مستقبل ليبيا "مؤتمري باريس وباليرمو مثالا"، المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م), ص.221/222.

مع الفراغ السياسي الذي يكمن في المجتمع المدني، والجمعيات الأهلية والحقوقية والسياسية، كما تعاني ليبيا من مشكلات أخرى كالحركة الفيدرالية في شرق البلاد التي تسعى للانفصال عن سلطة الحكومة المركزية، ففي أكتوبر 2013 م, أعلن قادة تلك الحركة عن إقامة منطقة منفصلة تتمتع بالحكم الذاتي وقاموا بتشكيل حكومة.[8]

كذلك الاعتراف الدولي بالثورة الليبية ومؤسساتها، لاسيما المجلس الوطني الانتقالي وانتخابات المؤتمر الوطني العام كمجلس تشريعي ليبي عام 2012 م, وبعد عامين تشكل مجلس النواب, وحصل انقسام سياسي تلى حكم المحكمة العليا بطرابلس, وتغير المؤتمر الوطني العام إلى مجلس الدولة, ومع مرور العديد من السنوات على ثورة الشعب الليبي وتعقدت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالبلد, واعترضت الانتقال الديمقراطي صعوبات جمة. وفي ارتباط السياسة الخارجية، ارتكزت السياسة الخارجية الليبية على شخص القذافي، ونظامه القائم على (الشخصنة), ومع سقوط نظام القذافي سيؤسس ذلك لممارسة دبلوماسية جديدة, وستساهم التحولات التي تشهدها ليبيا والتي ما تزال تفاعلاتها مستمرة على مستوى بناء الدولة وتعزيز خيارات جديدة للسياسة الخارجية, حيث أن السياسة الخارجية انعكاس للأوضاع الداخلية للدولة, ومبادئها وسلوكها الخارجي, وضعف الدولة

[8] د. عبد المنعم قريرة مرعي، التحديات التي تهدد وحدة ليبيا وسيادتها في ظل التحولات السريعة للمجتمع الدولي، المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م)،ص283.

وأنظمتها وعواملها الداخلية وتحولاتها تنعكس على طبيعة سياساتها الخارجية. [9]

فالتغيير في السياسة الخارجية يرتبط بالتغيير في مستوى الدولة بحدوث تغيير جوهري في النخب الحاكمة، وشكل نظام الحكم، فالتغيير في الأولويات والتوجهات في السياسة الخارجية هو بيد النخبة الحاكمة الجديدة، إلا أن ذلك مرهون بتجاوز المرحلة الانتقالية، أي تركيز على المشاكل الداخلية بتصميم مؤسساتي للنظام الجديد، وصياغة دستور وقوانين منظمة للحياة السياسية الجديدة، وبعدها سينعكس على صنع السياسة الخارجية. [10]

كما أن في تقسيم ليبيا تؤكد التسريبات الالكترونية لوزيرة الخارجية الامريكية السابقة هيلاري كلينتون في شهر مايو 2015 م, إلى ان هناك مساعي تقوم بها المخابرات الفرنسية والبريطانية اللتان دعمتا

الجماعات المتشددة في الشرق الليبي بداية من 17 فبراير 2011 م, لتقسيم ليبيا و إقامة كيان سياسي مستقل شرقا. [11]

وعلى اثر الانقسام تدخلت الامم المتحدة وبعثت مندوبها (برناردينو ليون) لصياغة

---

[9] د. أحمد صلحي، مقاربة الدبلوماسية للأزمة الليبية: الحياد الإيجابي لإدارة العملية السياسية، المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م) ، ص292/293.

[10] بهجت قرني، علي الدين هلال ديسوقي, السياسة الخارجية للدول العربية: تحدي العولمة, ترجمة أحمد مختار الجمال, المركز القومي للترجمة, ط 1, مصر, 2016, ص16.

[11] د. بشير البونوحي, ليبيا أطماع والانصهار الداخلي, المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية , تحرير: وسام صالح المبروك , أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس, ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م), ص32.

اتفاق مناسب، واتهم بالانحياز لفريق حفتر، ليخلفه (مارتن كوبلر) ليتم صياغة اتفاق الصخيرات في المغرب يوم 17 ديسمبر 2015 م, وتم فيه التوافق على تشكيل ثلاث هيئات: المجلس الرئاسي, الحكومة, المجلس الأعلى لدولة وتشكلت حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج في طرابلس بوصفه رئيسا للحكومة والمجلس الرئاسي في الوقت نفسه، ناهيك عن حكومة في الشرق الليبي يرأسها عبد الله الثني وتدعمها قوات خليفة حفتر، وهذا التصدع الداخلي ظهر بشكل أكبر منذ قيام البرلمان بتغيير مقره إلى مدينة طبرق على خلفية قرار المحكمة العليا، وظهر في المشهد اللواء خليفة حفتر الذي شكل جيشا. [12]

فمع ضعف الدولة وتشظي مؤسساتها السياسية والامنية والعسكرية، ومع موقع ليبيا الجغرافي المميز، مما جعلها فضاء للهجرة غير الشرعية وهو ما نسميه متغير الهجرة. وكما ان ليبيا أصبحت جاذبة للجماعات الارهابية وهو متغير تابع يتمثل في بروز ظاهرة الارهاب. فالسياسة الخارجية الليبية لا يمكنها أن تتعامل بنجاح مع هذين المتغيرين مالم يتم معالجة المتغير الرئيس كضعف الدولة وتشظي المؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية. [13]

ثم جاء بعد ذلك ملتقى الحوار السياسي الليبي احدى الجبهات التي مارست دور سياسي خلال مرحلة مهمة من تاريخ ليبيا من خلال تصويته لاختيار السلطة التنفيذية، التي أعقبت حكومة الوفاق الوطني ومجلسها الرئاسي. فبدأت المباحثات

---

[12] مرجع سابقا، د .بشير البونوحي ,ص339.

[13] د. صالح السنوسي، عوامل القوة و الضعف في الدولة الليبية، المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م), ص 35

في الملتقى بمشاركة 75 عضو تم اختيارهم من جانب البعثة الاممية يمثلون ألوان الطيف السياسي والاجتماعي الليبي, وتم الاتفاق على خارطة طريق انتقالية تضمنت توحيد المؤسسات المنقسمة بين شرق وغرب البلاد, ويتمثل هذا الملتقى في اختيار رئيس للمجلس الرئاسي من الشرق ونائبيه من الغرب, ورئيس وزراء من الغرب, واعلنت مندوبة الامم المتحدة في ليبيا بالإنابة آنذاك, (استيفاني وليامز) عن فوز القائمة الثانية ب 39 صوت ليكون محمد يونس المنفي رئيسا للمجلس الرئاسي وعبد الحميد الدبيبة رئيسا للحكومة الوطنية. ونالت الحكومة ثقة مجلس النواب في 10 مارس 2021. [14]

يمكن القول أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي أصبحت سمة مميزة للمشهد الليبي بسبب عجز الحكومات المتعاقبة عن القيام بدورها في ظل الصراع السياسي، العسكري والاعلامي، وتزايد هذه الإستقطابات والانقسامات السياسية بين القوى السياسية المختلفة، ويتضح أن غياب الاستقرار السياسي في ليبيا يقف خلفه الصراع على السلطة. [15]

فالمشهد السياسي ينقسم على خمسة قوى: القوى الملكية المنحدرة من الملك ادريس السنوسي، والقوى الاسلامية، وهي منقسمة الى تيارين:

تيار الاخوان المسلمين، وتيار الحركات الجهادية وتضم مجموعات اسلامية مقاتلة

---

[14] محمد عبد الحفيظ الشيخ، مخرجات الحوار السياسي الليبي بين الخروج من الأزمة وتحديات التعطيل، مركز دراسة الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد,519 ايار، مايو 2022.

[15] أ. يوسف عبد المجيد فرج، الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة 2018-2011, دراسة في مؤشرات وأسباب عدم بناء الدولة، المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م), ص 55.

والحركة الاسلامية للشهداء ومجموعة أنصار الله. والقوى الديمقراطية التي أسسها المعارض الليبي (منصور الكيخيا) وكذلك الحركة الشبابية التي قامت بدور كبير في تفجير الثورة. [16]

فالتجربة الليبية في حقل السياسة الخارجية لا تزال في حاجة الى معرفة من الذي يتولى اتخاذ قرارات التخطيط والتنفيذ في الخارجية الليبية سابقا وحاليا؟ فالوضع الحالي لا يزال يحتاج للمزيد من الرصد والتحليل، بمعنى صعوبة وضوح من الذي كان يخطط؟ وكيف في المستقبل يستطيع المنفذ ان ينفذ؟ ومن الذي كان يتخذ ويصنع القرار في السياسة الخارجية في ظل غياب الكيفية ومعرفتها؟ حيث أنه ليس ثمة جهاز يضع الاستراتيجية العامة للسياسة الخارجية لدولة الليبية في الوقت الحالي ولا في الماضي ، وكذلك فإن الفترة الراهنة تشهد ملفات حساسة, كون وجود قوى ديمقراطية وليبرالية ويسارية واسلامية في وضعية انتقالية, فإنها تسعى إلى لم شتات التفرق, وتحديات السياسة الخارجية ذات الصلة بالملف الاقتصادي والطاقة تحديدا ، مع اتسام المرحلة السابقة للخارجية الليبية بالضعف في الأداء, وهامشية في دور مؤسسة صنع القرار الخارجي, وبحيث صار هناك إرث ثقيل من الممارسات المنتقلة ومشكلات بنيوية في إدارة أجهزة السياسة الخارجية الليبية. [17]

---

[16] د. عبد الحق زغدار و أ. فهيم رملي، ثورة شباب ليبيا 17"فيفري :2011 دراسة في أسبابها ' حيثياتها ومستقبلها (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 'العدد السادس، جانفي 2014)جامعة باتنة، الجزائر.

[17] د. ميلاد مفتاح الحراثي، المركب الجيوبولتيكي الليبي وانعكاساته على السياسة الخارجية واستحقاقاتها المفقودة :قراءات في كيفية إعادة بناء العمل الخارجي الليبي من منظور الجيوبولتيكي, المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية , تحرير: وسام صالح المبروك , أعمال المؤتمر الدولي الأول

المبحث الثاني: أثر الانقسام المؤسساتي في صنع السياسة الخارجية في عهد ما بعد الثورة الليبية 2011.

شهدت ليبيا منذ سقوط نظام القذافي عدة حكومات بدأت بالحكومة الانتقالية برئاسة عبد الرحيم الكيب كأول حكومة بعد الثورة ثم حكومة زيدان انتهاء بحكومة الوحدة الوطنية الحالية التي يترأسها عبد الحميد الدبيبة والتي أفرزتها اتفاقيات جنيف وكلفتها بإجراء انتخابات في 24 ديسمبر 2021, وهو مالم يتم حتى الان نظرا لعدة أسباب تخص مجلسي النواب والدولة. لكن سيرة هذه الحكومات شهدت انقسامات حكومية (حكومتين شرقا وغربا)، منذ تصويت المؤتمر الوطني العام بحجب الثقة عن رئيس الحكومة الليبية المؤقتة علي زيدان وتكليف نائبه عبد الله الثني بمهامه والذي رفض تسليم مهامه حتى جاءت اتفاقية جنيف، ونازع كل من عمر الحاسي وبعده حكومة الوفاق برئاسة فائز السراج لتنتهي الحكومة الليبية المؤقتة بعد وصول المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية للحكم ، وفي نفس الوقت حكومة الوحدة الوطنية لم تسلم من الانقسام، بعد عدة أشهر كانت الأزمة بين الحكومة ومجلس النواب فقرر الأخير سحب الثقة منها وتكليف حكومة الاستقرار برئاسة فتحي باشاغا ليظل الصراع بين الحكومتين حتى أكتوبر 2024م [18]

حيث أن الانقسام السياسي أثر على المؤسسات السيادية في ليبيا، وذلك نتيجة وجود شرعيتين سياسيتين متنازعتين، كالمؤتمر الوطني العام في الغرب الليبي ومجلس

للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس, ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م) ,ص61/56.

[18] علاء فاروق، الثورة الليبية، اخر نبض تبقي من الربيع العربي، صحيفة ليبيا المستقبل،-Libya-al-mostakbal.org.2018

الدولة المنبثق عنه وبرلمان وحكومة مؤقتة في شرق ليبيا، وهذا أثر على انقسام المؤسسات الرسمية وزاد من الهوة والتشرذم. وكذلك عمقت الأزمة السياسية في ليبيا من وضعية مصرف ليبيا المركزي، بين المحافظ الصديق الكبير، وبين آخر موازي له في الشرق الليبي على الحبري. وزاد الانقسام بعد تعيين البرلمان محافظ ثالث (محمد الشكري) ليرسخ الانقسام في المؤسسة الليبية. وازداد الانقسام حتى وصل لسك نوعين من العملة يعترف بها طرف دون الآخر. كذلك انقسام مجلس النواب وهو من أهم المؤسسات المنتخبة التي من المفترض أن تسهم في بناء مؤسسات الدولة ومحاسبتها، فانقسم مجلس النواب لمجموعات موالية ومقاطعة، حيث أن أغلبية القرارات لا تصدر بالإجماع. [19]

وبعد انقسام المؤسسات الليبية السياسية والاقتصادية والأمنية ينتقل إلى السلطة القضائية، ما يضع البلاد وشعبها على المحك. [20]

ومن لآثار الانقسام السياسي وتداعياته على العمل المؤسساتي هو وجود برلمانين وحكومتين والاتجاه الى الحسم العسكري والاستقطاب السياسي الحاد والانقسام الجغرافي والانفلات الأمني في العديد من المناطق وكذلك تأسست مؤسسات مناظرة ومجالس إدارة جديدة تتنازع الصلاحيات والاختصاصات مع المؤسسات القائمة وتردي مستوى الخدمات المحلية وتعطل العديد من المصالح. كذلك ضعف الإطار المؤسسي للفترة الانتقالية. [21]

---

[19] مرجع سابقا,د.الفيتوري صالح السطي، و.د.محمد هدية درياق, ص240/242.

[20] أحمد على حسن، الانقسام الليبي يضرب القضاء، محكمة دستورية في بنغازي والمشري يقاطع صالح، صحيفة النهار العربي.2022

[21] د. عوض البرعص, الانقسام السياسي في ليبيا وتداعياته على مؤسسات الدولة, المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.2015-jaly29 ,

كذلك الانقسام على مستوى المؤسسة العسكرية، مع العلم بوجود أكثر من 24 تشكيل مسلح ومتطرف في العاصمة طرابلس: قوة الردع الخاصة وكتيبة النواصي والقوة الثامنة، وكتيبة ثوار طرابلس، غرفة ثوار ليبيا، لواء الصمود، كتيبة دعم الاستقرار (22)

وبذلك لا يمكن الحديث عن دولة مستقرة دون مؤسسات فاعلة، حيث يرى (أنطوني شينز) ضرورة إعادة بناء المؤسسات المتواجدة أو إنشاء مؤسسات جديدة. ومن هنا يرتبط بناء الدولة بتعزيز مؤسساتها، حيث إن المؤسسة أهم آليات النظام السياسي. (23)

فمسألة إعادة الثقة السياسية من أهم تحديات العمل الخارجي الليبي في المرحلة القادمة، لأن بناء جسور الثقة مع الآخر هي عمليات تسبق اتخاذ أي اجراءات قد تصنف ضمن السياسة الخارجية، لهذا فإن الدولة المستقرة والمزدهرة تستطيع أن تتفاعل مع بيئات السياسة الدولية. من هنا فإن البعد الأمني الوطني في السياسة الخارجية للدولة الوطنية يحتل أولوية قصوى في تفاعلاتها، وبالتالي فإن النظر إلى مقومات الامن الوطني وعلاقته بالسياسة الخارجية استحقاقات وطنية لابد من الاهتمام بها. (24)

ومع هذا الانقسام المؤسساتي حاولت وزارة الخارجية تضمين خطة لتشكيل ملامح

---

[22] – أ. عبد العزيز عبد المؤمن، أثر التهديدات اللاتماثلية على عملية بناء الدولة الحديثة في ليبيا 2011–2018,, المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12–13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م) ص405–404.

[23] مرجع سابقا، د. يوسف عبد المجيد فرج، ص558.

[24] مرجع سابقا، د. ميلاد مفتاح الحراثي، ص35/52.

أجندة العمل خلال الفترة الانتقالية: حيث عملت الخطة على إعادة بناء وزارة الخارجية بما يلبي تطلعات التحول السياسي حيث ثم التركيز على الأطر التشريعية والمؤسسية لتطوير هيكل الوزارة والرفع من القدرات الدبلوماسية، ولكن من خلال التتبع فإن الاطارين التنظيمي والتشريعي، لم يشهدا أي تحسن في بنائهما الداخلي وظلت تعمل وفق القواعد والهياكل القديمة. كذلك عملت خطة وزارة الخارجية على وضع إطار للأسس الفكرية ومنظومة القيم المرتبطة بالسياسة الخارجية، حيث ركزت على مجموعة مبادئ، كالالتزام بمبادئ ثورة 17 فبراير، والانتماء الوطني والحفاظ على الحقوق السيادية للدولة مع مراعاة المصالح المشتركة. لكن خطة وزارة الخارجية للقيم والمراجع لم يميز بين المبادئ والاستراتيجيات، ولم يكن

هناك تعريف واضح لما تقصده الخطة بمبادئ 17 فبراير وهل هناك إمكانية لصناعة سياسات وفق هذه المبادئ. كما تتمسك وزارة الخارجية بمبدأ المعاملة بالمثل المعمول به في العلاقات الدولية، وربطت تطبيقه بقرارات مجلس الوزراء، وتركز على منح التأشيرات، وقد طلب مجلس الوزراء من وزارتي الداخلية والخارجية تسهيل إجراءات منح التأشيرة لدول الاتحاد الاوروبي. [25]

حيث يعد تحدي البنية المترهلة لوزارة الخارجية الليبية من أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الليبية، كما تعرضت هذه المؤسسة (وزارة الخارجية الليبية) لتشوهات كبيرة عبر العقود الماضية كما وتعرضت بعد الثورة لهزات عنيفة أثرت في أدائها بشكل كبير، ويكمن التحدي البنيوي في: غياب الاستقرار، حيث تعاقب على الوزارة منذ الثورة الليبية ستة وزراء وذلك أثر على استقرار المؤسسة وأصبح بناء

[25] نزار كعوان، السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة 17فبراير الواقع والتحديات، منشورات آرتك للحلول التقنية والإعلامية 1, طرابلس ليبيا, 2017 م, ص 65/63.

السياسة الخارجية بناء سلبي. وكذلك أزمة اختلال الهيكل الوظيفي، وأزمة تضخم الجهاز الإداري وأزمة التشريعات والقوانين التي عمقت التشوه البنيوي، فالإطار التشريعي لوزارة الخارجية بعد ثورة 2011 يرتكز على قانون السلك الدبلوماسي رقم 2 لسنة 2001 م والقانون رقم 12 لسنة 2010م وأخفق المؤتمر الوطني العام في إصدار قانون جديد يعالج مشكلات الوزارة والتحولات التي تشهدها ليبيا حاليا. وتحدي الثوابت والمتغيرات وتحدي الكوادر المدربة وتحدي الفساد. [26]

المبحث الثالث: أثر التدخلات الخارجية في صنع السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة 2011

تعد ليبيا ملعب جيواستراتيجي, ترجم كبؤرة للتوتر والتنافس بين القوى الكبرى بعد سقوط نظام القذافي سنة 2011 م, عن طريق حراك شعبي بمساعدة دولية خاصة من حلف الاطلسي, نتج عنه اختلال في النظام العام للبلد ودخوله في دوامة من العنف السياسي والاجتماعي.[27]و اصبحت الساحة الليبية حلبة للتنافس بين مختلف القوى الكبرى التي أسهمت بشكل فعال وحاسم في اسقاط النظام السابق. ولعل من أهم هذه الدول هي إيطاليا وفرنسا، وبرز هذا التنافس خلال السنوات الماضية، تمثل في خلق العديد من المبادرات الفردية من كلا الطرفين لوقف الصراع. فمنذ عام 2014 م شهد المسرح الليبي مرحلة اتسمت بالصراع على السلطة بين التيارات السياسية المتناحرة، واتخذ هذا الصراع طابعا سياسيا وعسكريا ودستوريا بين القوى الداخلية المتناحرة، لأجل إعادة ترسيم نفوذها على القرار السياسي الليبي، مما نتج عنه انقسامات على الصعيد السياسي، والمؤسساتي بين الشرق والغرب الليبي، وكل

[26] مرجع سابقا، نزار كعوان، ص81.

[27] مرجع سابقا، أ. عبد العزيز عبد المؤمن، ص393.

طرف يسعى لاستقطاب حلفاء له. [28]

كذلك فإن العوامل الخارجية أسهمت في حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها ليبيا، لعل أهمها الدور الغربي ومن يحمل لوائه في (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، تركيا) وبعض الدول العربية مثل (قطر، مصر، الامارات، السعودية، السودان)، حيث أفضى عدم الاستقرار في ليبيا إلى موجة جديدة من التدخلات الأجنبية وفتح جبهة جديدة للتنافس والصراع بين القوى الكبرى من أجل الحفاظ على المصالح. [29]

كما أنه وبالرغم من أن مهمة الناتو بعد مقتل القذافي قد تكون انتهت نظريا، لكن فالواقع سيظل العامل الدولي مؤثرا في المشهد الداخلي الليبي، ليس فقط للمصالح النفطية أو إعادة الاعمار، أو لتشكيل حائط صد أمام الهجرة غير الشرعية، إنما لإنشاء شبكة تحالفات عميقة، بهدف تمكين الناتو والولايات المتحدة من مواجهة الاخطار المتدفقة من الموقع الجيواستراتيجي لليبيا باتجاه أوروبا أو للحفاظ على خطوط المصالح في عمق منطقة الساحل والصحراء. كذلك فإن تحركات دول الجوار تجاه الأوضاع الداخلية في ليبيا ألقت بالفعل وستلقي آثارا وتداعيات على عملية التحول الديمقراطي، ومن أبرز التداعيات: اتجاه دول الجوار بشكل تدريجي نحو القيام بدور الوسيط بين أطراف العملية السياسية في ليبيا من أجل إيجاد مخرج

---

[28] د. خالد أحمد ابزيم و أ. عبد السلام أحمد حسن، التنافس الفرنسي –الإيطالي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا، المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12–13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م)،ص519..

[29] – مرجع سابقا، يوسف عبد المجيد فرج،ص561.

للأزمة الليبية. [30]

كما أدى التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي مدعوما بالمال والسلاح من بعض الدول العربية على غرار قطر والإمارات في المقام الأول إلى تعميق الاعتبارات القبلية والجهوية وكذلك تحويل ليبيا إلى منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي.

وعمدت قطر إلى دعم ومساندة الاسلاميين في ليبيا ماليا والدعم العسكري من السودان، والمنافسة بين القوى الخارجية المتمثلة في قطر وتركيا في كفة ومصر والإمارات والأردن والسعودية وروسيا بصفة متأخرة في كفة أخرى. وكذلك المحور العربي الإقليمي (قطر، السودان وتركيا). حيث تعد القوى الخارجية هي اللاعب الرئيسي في العملية السياسية والأمنية والعسكرية في ليبيا، من تدخل الجامعة العربية ودول الخليج وانتهاء بالأمم المتحدة وقراراتها بهذا الخصوص. [31]

حيث لا يمكننا التحدث عن استراتيجية موحدة للدول الأوروبية تجاه ليبيا, فما يوجد في واقعنا هو نوع من التنافس الفرنسي الايطالي, وشيء من التردد في السياسة البريطانية, مع انحياز الماني غير معلن لصالح المقاربة الايطالية, أما فرنسا يمكن تلخيص سياستها في ليبيا باعتماد على مسايرة مبادرات الأمم المتحدة أو دورها مأخوذ من أطماعها التاريخية في الجنوب الليبي, أما ايطاليا فلا نحتاج إلى تذكير

---

[30] د. محي الدين أحمد المدني، أثر البيئة الإقليمية على السياسة الخارجية الليبية دراسة تحليلية لتأثير دول الجوار على الخارطة الجيوسياسية ومستقبل ليبيا، المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م), ص151/156.

[31] بلال أوصيف، الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد2011) أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف –المسلية، الجزائر،2020/2021 .

بأن التاريخ و الجغرافيا تحالفا ليعطيا روما امتياز في رؤيتها لليبيا وحضورها فيها أما عن الأمريكان فكما يقول الأستاذ يوسف صواني (القيادة في المقعد الخلفي). (32)

كما جاءت الاتفاقية التي وقعتها حكومة الوحدة الوطنية وتركيا حول التنقيب عن النفط، مزيدا من الانقسام والخلافات في البلاد، التي تعيش على وقع نزاع على السلطة بين حكومتين متنافستين. حيث أعلن البرلمان الليبي وحكومة الاستقرار برئاسة فتحي باشاغا رفضها لهذه الإجراءات وانزعاجها من هذه الاتفاقية. ويذكر أن توقيع هذه الاتفاقية جاء بعد مرور 3 سنوات على إبرام اتفاق مثير للجدل بين فايز السراج والرئيس التركي تضمن ترسيم الحدود البحرية بين البلدين وتعاونا أمنيا. (33) حيث إن تدخل القوى الخارجية الدولية في ليبيا كان بحجة حماية الثورة الليبية من نظام العقيد معمر القذافي، بينما مصالح الغرب في ليبيا وموقعها الاستراتيجي تعد من الأسباب الرئيسية لهذا التدخل. (34)

---

[32] د. الزرقاء سالم حسين، التنافس الدولي وأثره على وحدة مستقبل ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية حتي الوقت الراهن، المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م), ص265.

[33] د. الزرقاء سالم حسين، التنافس الدولي وأثره على وحدة مستقبل ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية حتي الوقت الراهن، المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م), ص265.

[34] منية غانمي، اتفاقية الدبيبة وتركيا تصب الزيت على النار في ليبيا، العربية نت، أكتوبر 2022, \https://www.alarabiya.net/.

الخاتمة:

إن البيئة المؤسساتية في عهد ما بعد ثورة 17 فبراير 2011 م, لم يتضح شكلها, وذلك لضبابية المرحلة الانتقالية التي تشهدها ليبيا مع غياب الدستور وتحديد شكل الدولة ووضع الأسس لهيكلة مؤسسات رسمية يناط لها صنع السياسة الخارجية. مع الانقسام السياسي الذي تشهد الدولة والذي أثر على البنية المؤسساتية وجعلها رهينة المعادلات الخارجية والتدخلات الدولية، فلا يمكن معرفة المؤسسات التي تصنع السياسة الخارجية وترسم التوجهات والاهداف الدولية لدولة الليبية. فلا يمكن الوقوف على كيفية صنع السياسة الخارجية في ظل الازمات الداخلية والنزاعات والحروب التي تشهدها ليبيا والانقسام في المؤسسات السياسية والعسكرية مع الأثر الواضح لتدخل الخارجي في صنع وتوجيه السياسة الخارجية.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1_ في عهد ما بعد الثورة الليبية عام 2011 لم يتضح شكل الدولة الليبية مع عدم الاستقرار السياسي الذي أثر سلبا على المؤسسات السياسية خاصة وزارة الخارجية، وأصبحت عملية صنع السياسة الخارجية الليبية غير مفهومة. إلا أن التدخلات الدولية كان لها اليد الكبرى في صنع السياسة الخارجية بتوجيه حلفائها في ليبيا، ولم تشهد ليبيا بعد ثورة 17 فبراير بيئة مؤسسية فاعلة وقوية في صنع السياسة الخارجية.

2_ كان للانقسام السياسي عظيم الأثر في صنع السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة فبراير الليبية، الأمر الذي جعل مؤسسة وزارة الخارجية تعمل كرهينة بين هذه الانقسامات، في ظل تيارات سياسية عديدة متقاسمة، مما غيب الأهداف والاستراتيجيات طويلة وقصيرة المدى.

3_ إن الانقسام المؤسساتي أثر على صنع السياسة الخارجية، حيث أن المؤسسات السيادية أصبحت مزدوجة في بين الشرق والغرب، بوجود حكومتين وبرلمانين، مما أدى إلى ضعف السياسة الخارجية وغياب الأسس التي تصنع وفقا لها.

4_ إن التدخلات الدولية سواء كانت من الدول الاقليمية أو الدول العظمى كان لها عظيم الأثر في صنع السياسة الخارجية الليبية، حيث إن هذه التدخلات كانت لمصالح الدول المتصارعة وليس من أجل قيام الدولة الليبية، الأمر الذي جعل الأسس والأهداف في صنع السياسة الخارجية الليبية تكون لطرف المسيطر على هذه المؤسسة، حيث أن الخارجية الليبية رهينة الصراع الدولي من أجل مصالح ونفوذ الدول المتصارعة. إلا أن التدخلات الدولية كان لها اليد الكبرى في صنع السياسة الخارجية بتوجيه حلفائها في ليبيا، ولم تشهد ليبيا بعد ثورة 17 فبراير بيئة مؤسسية فاعلة وقوية في صنع السياسة الخارجية.

توصيات الدراسة:

1_ معرفة التوازنات الدولية في ظل الصراع القائم بين الدول العظمى واستغلاله للخروج بليبيا من الانقسام السياسي والمؤسساتي الذي عانت منه عقب الثورة الليبية إلى اليوم.

2_ الإرادة الشعبية هي الحكم والمرجعية الوحيدة لاختيار شكل الحكم وسلطاته، والوقوف مع النخب الوطنية ومع يعترضها من خلافات.

3_ ضرورة إنهاء الانقسام السياسي في ليبيا وإعادة بناء وإصلاح وتوحيد المؤسسات السيادية لدولة ليبيا الديمقراطية الحديثة.

4_ تكثيف الجهود مع دول الجوار والدول العظمى ومحاولة التقريب بين وجهات النظر المختلفة لدول المتصارعة في ليبيا لتعزيز مسار التحول الديمقراطي والاتفاق

على شكل النظام السياسي.

5_ ضرورة الجلوس بين الاشقاء الليبيون والنخب السياسية المتصارعة للوصول إلى حل في أسرع وقت وعدم السماح للمجتمع الدولي بإدارة الصراع واستغلال الأطراف المتحاربة لإطالة أمد الانقسام السياسي والمؤسساتي في ليبيا.

المصادر والمراجع:

1-سليم محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، دار الجبل، ط1, بيروت 2001م، ص449-45.

2- د. عارف أحمد التير، جيوبو ليتيك السياسة الخارجية الليبية تجاه دول الجوار الأفريقي، المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12- 13 مارس 2019م, ط 1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م), ص 135.

3- خشيم مصطفي عبد الله _ موسوعة علم العلاقات الدولية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط 2, جامعة الفاتح مصراته, 2004م. ص 185.

4- د. فرج محمد بن لامة 'السياسة الخارجية الليبية: تساؤلات أولية 'المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م), 420-418.

5- نور الدين سوداني، الثورة الليبية ومحكمة الجنايات الدولية '(مجلة العلوم القانونية والسياسية, المجلد 9, العدد 3, ديسمبر 2018), جامعة باجي مختار عنابة,

الجزائر. ص. 208-229

6- جان كريستوف نوتان, حقيقة حربنا في ليبيا, ترجمة: خالد محمد جهيمة, دار الفرجاني, ط 1, ليبيا, 2015 م, ص 10.

7- د. الفيتوري صالح السطي، د. محمد هدية درياق، التنافس الدولي وأثره على مستقبل ليبيا" مؤتمري باريس وباليرمو مثالا", المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م), ص222/221.

8- د. عبد المنعم قريرة مرعي، التحديات التي تهدد وحدة ليبيا وسيادتها في ظل التحولات السريعة للمجتمع الدولي، المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م),ص283.

9- د. أحمد صلحي، مقاربة الدبلوماسية للأزمة الليبية: الحياد الإيجابي لإدارة العملية السياسية، المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م) ، ص293/292.

10- بهجت قرني، على الدين هلال دسوقي، السياسة الخارجية للدول العربية: تحدي العولمة، ترجمة أحمد مختار الجمال، المركز القومي للترجمة، ط 1, مصر, 2016,ص16.

11- د. بشير البونوحي, ليبيا أطماع والانصهار الداخلي, المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية , تحرير: وسام صالح المبروك , أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس, ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م), ص32.

12- مرجع سابقا، د. بشير البونوحي، ص339.

13- د. صالح السنوسي، عوامل القوة و الضعف في الدولة الليبية، المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م), ص35 .

14- محمد عبد الحفيظ الشيخ، مخرجات الحوار السياسي الليبي بين الخروج من الأزمة وتحديات التعطيل، مركز دراسة الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد, 519ايار، مايو 2022.

15- أ.يوسف عبد المجيد فرج ، الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة 2011-2018, دراسة في مؤشرات وأسباب عدم بناء الدولة, المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية, تحرير: وسام صالح المبروك , أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس, ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م), ص 55.

16- د. عبد الحق زغدار و أ.فهيم رملي, ثورة شباب ليبيا "17 فيفري 2011:دراسة في أسبابها 'حيثياتها ومستقبلها (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ' العدد السادس, جانفي (2014 جامعة باتنة, الجزائر.

17- د. ميلاد مفتاح الحراثي، المركب الجيوبولتيكي الليبي وانعكاساته على السياسة الخارجية واستحقاقاتها المفقودة: قراءات في كيفية إعادة بناء العمل الخارجي الليبي من منظور الجيوبولتيكي, المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية , تحرير: وسام صالح المبروك , أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس, ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م) ,ص.56/61

18- علاء فاروق، الثورة الليبية، اخر نبض تبقي من الربيع العربي، صحيفة ليبيا المستقبل، Libya-al-mostakbal.org.2018

19- مرجع سابقا، د.الفيتوري صالح السطي، و.د.محمد هدية درياق, ص240/242.

20- أحمد على حسن، الانقسام الليبي يضرب القضاء، محكمة دستورية في بنغازي والمشري يقاطع صالح، صحيفة النهار العربي. 2022

21- د. عوض البرعص, الانقسام السياسي في ليبيا وتداعياته على مؤسسات الدولة, المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات, 2015-jaly29.

22- أ.عبد العزيز عبد المؤمن, أشر التهديدات اللاتماثلية على عملية بناء الدولة الحديثة في ليبيا 2011-2018,, المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية , تحرير: وسام صالح المبروك , أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس, ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م) ص404-405.

23- مرجع سابقا، د. يوسف عبد المجيد فرج، ص558.

24- مرجع سابقا، د. ميلاد مفتاح الحراثي، ص52/35.

25- نزار كعوان، السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة 17 فبراير الواقع والتحديات، منشورات آرتك للحلول التقنية والإعلامية 1, طرابلس ليبيا, 2017 م, ص 63/65.

26- مرجع سابقا، نزار كعوان، ص81.

27- مرجع سابقا، أ.عبد العزيز عبد المؤمن, ص393.

28- د. خالد أحمد ابزيم و أ.عبد السلام أحمد حسن, التنافس الفرنسي -الإيطالي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا,, المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية , تحرير: وسام صالح المبروك , أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس, ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م),ص.519.

29- مرجع سابقا، يوسف عبد المجيد فرج، ص561.

30- د. محي الدين أحمد المدني، أثر البيئة الإقليمية على السياسة الخارجية الليبية دراسة تحليلية لتأثير دول الجوار على الخارطة الجيوسياسية ومستقبل ليبيا، المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12-13 مارس \2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م), ص151/156.

31- بلال أوصيف، الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد 2011) أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف -المسلية، الجزائر، 2021/2020.

32- د. الزرقاء سالم حسين، التنافس الدولي وأثره على وحدة مستقبل ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية حتي الوقت الراهن، المحددات الجيوسياسية في السياسة

الخارجية الليبية، تحرير: وسام صالح المبروك، أعمال المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإستراتيجية المنعقد بطرابلس، ليبيا يومي 12-13 مارس 2019م, ط1, (طرابلس: المركز الليبي للأبحاث والدراسات 2021 م), ص.265

33- مرجع سابقا، د. بشير البونوحي، ص324.

34 منية غانمي، اتفاقية الدبيبة وتركيا تصب الزيت على النار في ليبيا، العربية نت، أكتوبر 2022, https://www.alarabiya.net/.